



تماسك السياسات، بما في ذلك برنامج العمل المشترك المحتمل لاتفاقيات ريو

مقترح من تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي
أبريل 2025

تُقدّم تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي، نيابةً عن أكثر من 700 عضوة (من جميع أنحاء العالم، المدخلات والاعتبارات التالية كمساهمة في المعلومات التي ستتاح للاجتماع السابع والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك بناءً على الطلب والتفويض الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي رقم 16/22 لمزاغة تنوع القيم والنظرات العالمية وأنظمة المعرفة، بما في ذلك المعرفة التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، إضافة إلى النهج المتقاطعة.

تتسارع الأزمات المترابطة المتمثلة في فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي، مما يزيد من حدة التأثيرات على النظم البيئية، وسبل العيش، وأصحاب وصاحبات الحقوق. فمن جهة، تتأثر النساء والفئات المهمشة منهجياً بشكل أكبر بهذه الأزمات، ويتحملن أعباءً اجتماعية واقتصادية جسيمة، مما يعزز من تفاقم التفاوتات العالمية المتزايدة. ومن جهة أخرى، تعتبر النساء، وخاصة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشعوب ذات الأصول الأفريقية التي تتبنى أنماط حياة تقليدية، عناصر بيئية وثقافية واجتماعية واقتصادية رئيسية في حفظ الموارد، واستخدامها المستدام، والتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها، ويقدمن حلولاً محلية تركز على بناء مجتمعات مرنة، وضمان ممارسات تحمي الحياة.

يمكن تطبيق هذه الحلول ودمجها بفعالية على مستويات متعددة لتحقيق أهداف اتفاقيات ريو الثلاث. إلا أنه غالباً ما يتم تجاهل هذه الحلول أو التغاضي عنها من قبل العديد من صناع وصانعات القرار.

إن تبني منظور شامل للنوع الاجتماعي، كما ورد في اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقيتي الأمم المتحدة الإطارتين بشأن تغير المناخ ومكافحة التصحر، يُبرز ضرورة تعزيز التآزر والعمل على برنامج عمل مشترك من أجل إجراءات أكثر عدالة وفعالية واستدامة. ويمكن البناء على الاعتراف المشترك بأهمية الحقوق، والنهج القائم على حقوق الإنسان، والمساواة والإنصاف بين الجنسين، والتركيز على حقوق الأراضي والموارد، والمشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرارات، والوصول إلى الموارد والمعلومات والعدالة، لمعالجة هذه التحديات والعوامل المترابطة التي تؤثر على التنوع البيولوجي والنظم البيئية وسبل العيش، وبالتالي المساهمة في تحقيق هدف العيش في وئام وسلام مع الطبيعة.

كما أكد قرار اتفاقية التنوع البيولوجي رقم 15/4 (إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي)، وقرار رقم 15/11 CBD (خطة عمل الاعتبارات الجنسانية)، وقرار رقم 14/34 CBD (إطار عمل التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020)، فإن اعتماد نهج قائم على الحقوق ويأخذ في الاعتبار الاعتبارات الجنسانية في سياسات وإجراءات التنوع البيولوجي يُعد أمراً غير قابل للتفاوض. وبالمثل، تُقدم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، لا سيما التوصيات العامة رقم 34 و 37 و 39، إلى جانب نتائج اجتماعات لجنة وضع المرأة المتعددة (CSW)، إرشادات معيارية وملزمة ينبغي أن تُسترشد بها أي خطة عمل مشتركة محتملة في إطار اتفاقيات ريو.

1. آلية التنسيق بين الاتفاقيات لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية

تم تطوير خطط عمل متعلقة بالتنوع الاجتماعي أو هي قيد المراجعة ضمن اتفاقيات ريو، بهدف ضمان دمج المساواة بين الجنسين في الحوكمة البيئية والسياسات والعمليات. تركز هذه الخطط على تمكين النساء في صنع القرار وضمان أن يتم تضمين منظور النوع الاجتماعي في تحقيق أهداف كل اتفاقية. من أجل تعزيز فعالية هذه الخطط، يقترح تجميع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي إنشاء آلية مشتركة عبر اتفاقيات ريو. يجب تشكيل لجنة تنسيق مغنية بالتنوع الاجتماعي بين الاتفاقيات، تتكون من ممثلين عن أمانات الاتفاقيات الثلاث، والأطراف (مع التركيز بشكل خاص على نقاط التنسيق الخاصة بالتنوع الاجتماعي)، والدوائر النسائية والجنسانية في كل اتفاقية من اتفاقيات ريو، ووكالات الأمم المتحدة، وغيرهم من المعنيين.

من بين المهام التي يمكن أن تقوم بها هذه اللجنة، ما يلي:

- **تحديد وتوحيد الأهداف المشتركة** المتعلقة بالتنوع الاجتماعي عبر الاتفاقيات الثلاث لضمان توافقها وتعزيز تأثيرها المتبادل، وبالتالي تحقيق نتائج فعالة للتنوع البيولوجي المستجيب للنوع الاجتماعي والإجراءات المناخية، بدلاً من أن تكون متفرقة أو متناقضة.
- **دعم التنسيق في رصد وتقييم ومراجعة خطط العمل** الخاصة بالتنوع الاجتماعي. ويشمل ذلك تحديد مؤشرات ملائمة لمتابعة التقدم وتكييف الاستراتيجيات عند الحاجة، بالإضافة إلى تقديم تقارير دورية، وتوفير آليات تشاركية لضمان فعالية الاستراتيجيات المستجيبة للنوع الاجتماعي وتحقيق أهدافها المنشودة.
- **تعزيز تخصيص الأموال المخصصة لتنفيذ خطة العمل** المتعلقة بالتنوع الاجتماعي، سواء من خلال الآليات المالية الحالية أو المستقبلية. يجب على اتفاقيات ريو ضمان تخصيص الموارد للأنشطة المستجيبة للنوع الاجتماعي، بما في ذلك تخصيص أموال محددة تُعبأ بشكل كافٍ ويمكن التنبؤ بها على الصعيدين الدولي والمحلي.
- **إنشاء والحفاظ على فضاءات دائمة للتبادل والتعلم** مخصصة لنقاط الاتصال المعنية بالتنوع الاجتماعي، وبين دوائر المرأة والتنوع الاجتماعي في اتفاقيات ريو، أمر بالغ الأهمية. ويشمل هذا التبادل التنسيق والمواءمة، إضافة إلى بناء القدرات عبر المنتديات، بما في ذلك تبادل المعارف ومشاركة أفضل الممارسات. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون المنصات الإقليمية موارد قيمة لدعم هذه المبادرات.

2. التركيز على حقوق المرأة في الأرض والمياه وضمان أمن الحيازة

أقرت اتفاقيات ريو بالالتزامات المتعلقة بحقوق المرأة في الأراضي ضمن أطر الرصد الخاصة بها. ويشمل ذلك إدراج مؤشرات حيازة الأراضي ضمن إطار رصد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، وكذلك المبادرات الرسمية مثل المبادرة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن حيازة الأراضي وتحقيق الحياد في تدهورها (والتي اعتمدها مؤتمر الأطراف الخامس عشر والسادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)، بالإضافة إلى تعزيز الروابط بين اعتبارات النوع الاجتماعي في اتفاقيات ريو ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحيازة الأراضي.

كما ورد في الهدف 23 من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، وفي النتيجة المتوقعة 1 من خطة عمل اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن المساواة بين الجنسين، فإن حقوق الأراضي وأمن حيازتها يعدان أساسيين لحوكمة مستدامة للأراضي والمياه والموارد، وللاستخدام المستدام لها، والتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز القدرة على الصمود. ومع ذلك، غالبًا ما تواجه النساء والفتيات، على اختلاف أنواعهن، بمن فيهن المنتميات إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والريفية، عوائق قانونية ومؤسسية واجتماعية وثقافية تحد من وصولهن إلى الأراضي والموارد الطبيعية، وملكيتهن لها، وقدرتهن على اتخاذ القرارات بشأنها. علاوة على ذلك، قد توجد قوانين وأحكام قائمة تمنعهن من ذلك.

إن ضمان حقوق المرأة في الأراضي ليس مجرد مسألة عدالة، بل هو استثمار استراتيجي قائم على الأدلة في حوكمة فعالة للتنوع البيولوجي. فقد أظهرت الأبحاث أنه عندما تتمتع المرأة بحيازة آمنة للأراضي وتتاح لها الفرصة للمشاركة على قدم المساواة في قرارات استخدام الأراضي، فإن نتائج التنوع البيولوجي تتحسن، وتصبح جهود الحفاظ أكثر استدامة وإنصافًا.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتناول البرنامج المشترك بين اتفاقيات ريو هذه المسألة من خلال:

- تعزيز الاعتراف بأنظمة الحيازة المتنوعة، بما في ذلك الحقوق العرفية والجماعية، وضمان الوصول العادل إليها للنساء والفتيات بكل تنوعهن.
- تقديم أدلة على الحواجز والفرص التي تعترض وصول النساء والفتيات إلى الأراضي والبذور والمياه وغيرها من الموارد الإنتاجية، بقا في ذلك من خلال الإصلاحات القانونية وحماية أنظمة الحيازة العرفية.
- تعزيز تنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة على المستوى الوطني، بما في ذلك التوصية العامة رقم 34 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، لدعم حقوق حيازة الأراضي للنساء في الممارسة العملية.
- تقديم أدلة على الحواجز والفرص المتاحة للمشاركة الكاملة والفعالة والمستنيرة للنساء والفتيات في إدارة الأراضي والموارد على جميع المستويات، بما في ذلك الحفاظ على البيئة بقيادة المجتمع وإدارة المناطق المحمية.
- إضفاء الطابع المؤسسي على استخدام البيانات المجزأة - بما في ذلك حسب الجنس والعمر ونوع الحيازة - في رصد التنوع البيولوجي وحوكمة الأراضي، للكشف عن أوجه عدم المساواة بين الجنسين ومعالجتها.
- تعزيز وتوفير التوجيه بشأن وصول المرأة إلى العدالة والانتصاف من انتهاكات حقوق الأرض، بما في ذلك من خلال آليات التظلم المستجيبة للنوع الاجتماعي ودعم التمكين القانوني.
- تعزيز التعاون بين الجهات المعنية فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحيازة الأراضي (1.4.2، 1.5.1، و2.5.2 في إطار الهدف 23)، لتتم متابعة هذه المؤشرات بشكل منهجي ليس فقط بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، ولكن أيضًا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مما يعزز التماسك ويقوي المساءلة على المدى الطويل.

المربع 1: "ربط الحقوق عبر اتفاقيات ريو"

تظهر أوجه التآزر في حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي عبر اتفاقيات ريو (وفي إطار كل اتفاقية) من المستوى المحلي إلى العالمي. على المستوى المحلي في إثيوبيا، تعزز مبادرة "الدفاع عن أرضها" هذه الأوجه التآزرية من خلال التعاون مع العديد من المنظمات الإثيوبية المحلية والوطنية التي تعمل على الربط بين حقوق المرأة في الأراضي وإدارة النظم البيئية واستعادتها.

تستعرض دراسة الحالة هذه كيف تساهم حقوق المرأة المضمنة في الأراضي في تحسين نتائج استصلاح الأراضي، مما يساعد الحكومة الإثيوبية على الوفاء بالتزاماتها بتحبيد تدهور الأراضي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. تبرز الدراسة سُبل تمكين المرأة من خلال حقوقها القيادية على المستوى المحلي، مما يساهم في تحقيق أهداف إحدى اتفاقيات ريو، والتي تساهم بدورها في تحقيق أهداف الاتفاقيتين الأخريين. من خلال اعتماد النساء على حقوقهن المضمنة في الأراضي، وزراعتها وحماية النباتات المحلية، إلى جانب تطبيق ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والتدريب عليها، يمكن الحد من فقدان التنوع البيولوجي، وتعزيز التكيف مع آثار تغير المناخ، وزيادة القدرة على الصمود.

يعد هذا العمل على المستوى المحلي جزءًا أساسيًا من نهج تغيير النظم الذي تقوده حركة حقوق المرأة في الأراضي، من القاعدة الشعبية إلى العالمية. هناك اعتراف متزايد عالميًا بأهمية حقوق المرأة في الأراضي كأساس للعمل الفعال في إطار اتفاقيات ريو، بما في ذلك مبادرة حقوق المرأة في الأراضي التي شاركت في رعايتها أمانات كل اتفاقية، والمساهمات التي تدعم الروابط بين حقوق المرأة في الأراضي واتفاقيات ريو، كما هو موضح في ورقة التآزر حول النوع الاجتماعي في اتفاقيات ريو التي نشرتها مؤخرًا هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وكذلك المسح الذي أعدته مؤسسة لانديسا حول حقوق المرأة في الأراضي وتغير المناخ.

3. فرقة العمل المشتركة بين الاتفاقيات المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية

كما هو مُعترف به في إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان (1998)، تقع على عاتق الدول مسؤولية حماية المدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان من الأعمال الانتقامية والعنف. ومع ذلك، لا تزال المدافعات عن البيئة وحقوق الإنسان يواجهن تهديدات مُستهدفة، مضايقات، تجريمًا، وعنقًا، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، الذي يُغذيه التمييز الهيكلي وتقلص المساحة المتاحة للعمل المدني. في العديد من البلدان، يواجه المدافعون عن البيئة، الأراضي، أو المياه مخاطر أكبر إذا كانوا من النساء أو السكان الأصليين أو فئات أخرى مُهمّشة تاريخيًا. رغم ذلك، لم تُعترف الأطر البيئية الدولية بهذا الواقع أو تستجيب له بشكل كافٍ.

من أجل تنفيذ ولاياتها بفعالية، يمكن لاتفاقيات ريو معالجة هذه القضية بشكل منسق، من خلال إنشاء فريق عمل مشترك بين الاتفاقيات معني بالمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، مع مراعاة النوع الاجتماعي كعنصر شامل يضمن معالجة الآثار المتباينة على المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. يمكن لهذا الفريق أن يجمع الأمانات العامة، ومراكز التنسيق، ودوائر المرأة والنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة مثل وكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية، بما في ذلك التعاون مع المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وحقوق الشعوب الأصلية، والحق في بيئة صحية، وتغير المناخ.

ولكي تكون هذه القوة فعالة، يتعين على الآليات المالية المعنية (مثل صندوق البيئة العالمي أو صندوق المناخ الأخضر، على سبيل المثال) تخصيص تمويل مستهدف لدعم قوة العمل وتمكينها من تحقيق أهدافها.

وينبغي لفريق العمل هذا أن يركز، من بين أمور أخرى، على تحقيق ما يلي:

- **إنشاء نظام موحد للإبلاغ لجمع وتقديم بيانات مصنفة حسب الجنس حول العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)، والتهديدات، والأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن البيئة وحقوق الإنسان (WEHRDs).** ينبغي أن تُوجّه هذه البيانات لصياغة وتنفيذ استراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAPs)، والمساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، واستراتيجيات التكيف الوطنية (NASs)، وأهداف تحييد تدهور الأراضي (LDN).
- **دمج ضمانات حقوق الإنسان المراعية للنوع الاجتماعي** في مشاريع التنوع البيولوجي والمناخ واستعادة الأراضي، مع ضمان ألا تؤدي مبادرات الحفظ، أو الاستعادة، أو المناخ إلى نزع ملكية الأراضي، أو فرض السيطرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية، أو التهجير القسري، أو زيادة المخاطر على المدافعات عن البيئة وحقوق الإنسان (WEHRDs).
- **تعزيز الوصول إلى العدالة وآليات الحماية،** بما في ذلك توفير المساعدة القانونية وصناديق الاستجابة للطوارئ، والاعتراف الرسمي بالمدافعات عن البيئة وحقوق الإنسان (WEHRDs) كصاحبات حقوق في إطار الحوكمة البيئية والأطر القانونية. وينبغي ربط ذلك بالامتنال للإعلانات المعتمدة بشأن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية إسكازو (Escazú Agreement) حيثما ينطبق، وغيرها من الصكوك ذات الصلة.

المربع 2. إدماج منظور النوع الاجتماعي لحماية من يحمون الأرض: عمل منصة المدافعين عن حقوق الأراضي في أمريكا اللاتينية

تُعَدُّ التحالف الدولي للأراضي (ILC) أكبر تحالف عالمي يعمل على تأمين حقوق الأراضي، ويضم أكثر من 300 منظمة في 84 دولة. واستجابة لحالات الطوارئ التي يواجهها الأعضاء ولتقلص المساحة المدّنية الذي يهدد المدافعين، أنشأ التحالف صناديق طوارئ إقليمية، وأقام شراكات لتوثيق الهجمات ضد المدافعين عن حقوق الأراضي، وربط النضالات المحلية بمنصات مناصرة أوسع، وتضخيم أصوات المدافعين، لا سيما المدافعات عن الأراضي من القواعد الشعبية.

في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، يجمع التحالف الدولي للأراضي 57 عضواً في 16 دولة، ملتزمين بحوكمة أراضي تركز على الناس. في منطقة تتسم بالعنف، والاستخراجية، والاستيلاء على الأراضي، وتجريم النشاط، يُعد دعم المدافعات عن الأرض والأقاليم أولوية أساسية.

تُعَدُّ "المنصة الإقليمية للمدافعين عن الأراضي والبيئة" (LED)، التي يقودها مكتب التحالف الدولي للأراضي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (ILC LAC) منذ عام 2014، تجمعاً يضم أكثر من 16 منظمة عضوة من ثماني دول —الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، الإكوادور، غواتيمالا، والبيرو— وتتعاون مع أكثر من 30 جهة حليفة. استجابة لتصاعد التهديدات، كثفت المنصة جهودها في المناصرة لرفع أصوات المدافعين في فضاءات صنع القرار الأساسية. وقد شاركت في عمليات مثل اتفاقية إسكازو (Escazú Agreement)، واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، داعية إلى الاعتراف بحماية المدافعين كشرط أساسي لتحقيق العدالة البيئية والمناخية.

ترتبط المنصة بين مستويين استراتيجيين: المحلي والدولي. فعلى المستوى المحلي، تتمتع بقدر فريدة على الوصول إلى المجتمعات المتأثرة مباشرة بالهجمات—سواء كانت قاتلة أو غير قاتلة—وتعزيز قدرتها على الاستجابة والحماية الذاتية. وعلى المستوى العالمي، تمكن هذه المشاركة المنصة من جمع معلومات دقيقة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتقديمها للآليات الدولية—مما يساهم في رفع الوعي والمطالبة بالمساءلة وتحقيق التغيير الجذري. منذ عام 2023، تطبق المنصة خارطة طريق للمناصرة وضغطها المدافعات عن الأرض. وكجزء من هذا الجهد، يُبذل مساعٍ لدمج منظور النوع الاجتماعي في خطة العمل الإقليمية لاتفاقية إسكازو. واليوم، باتت منصة LED معترفاً بها كجهة فاعلة إقليمية محورية في ما يتعلق بقضايا المدافعين عن البيئة، وقد ساهم عملها في تعزيز أصوات المدافعات، وتمكينهن من المشاركة كصاحبات قرار أساسيات في نقاشات المناخ والتنوع البيولوجي، وضمان أن تُؤخذ مطالبهن بعين الاعتبار على المستوى العالمي.

4. التمويل والتمويل المستجيب للنوع الاجتماعي

على الرغم من الالتزامات المتكررة بالمساواة بين الجنسين في أطر العمل المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ، لا يزال التمويل المُخصص والمُتاح لدعم قيادة النساء والفتيات، وأولوياتهن، وحقوقهن، بمختلف تنوعاتهن، محدودًا للغاية. ويساهم غياب النهج المراعي للنوع الاجتماعي في التمويل في ترسيخ الإقصاء وتقويض فعالية وعدالة العمل البيئي. لا تزال النساء والفتيات، ولا سيما من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مُهمَّشات إلى حد كبير في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بتدفقات التمويل، بدءًا من تصميم الصناديق ووصولًا إلى حوكمة آليات تقاسم المنافع. وفي المقابل، تعاني المنظمات والشبكات التي تمثل أصواتهن - وخاصة تلك التي تقودها النساء وتعمل من أجلهن - من نقص مزمن في الموارد، وتواجه متطلبات مرهقة من الجهات المانحة.

إن التمويل المراعي للنوع الاجتماعي ليس رفاهية أو خيارًا إضافيًا، بل ضرورة لضمان أن تصل موارد التنوع البيولوجي والمناخ إلى من هم في الخطوط الأمامية لحماية النظم البيئية واستعادتها.

حددت مجموعة النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD Women's Caucus) ثلاثة مجالات حيوية ينبغي أن تعمل فيها اتفاقيات ريو بطريقة منسقة:

- **إدماج إعداد الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي في مبادئ آليات التمويل والأحكام البرامجية الخاصة بها.** من خلال تخصيص أموال لإجراءات تراعي النوع الاجتماعي، يمكن لاتفاقيات ريو دعم البرامج التي تعزز تمكين النساء في عمليات صنع القرار وتقوية قدراتهن في مجال الحوكمة البيئية.
- **تمكين الوصول إلى التمويل،** بما في ذلك من خلال آليات الوصول المباشر، من قبل منظمات النساء في إطار آليات وأدوات التمويل التابعة لاتفاقيات ريو. ويجب أن يشمل ذلك: تبسيط إجراءات التقديم وضمان أن تكون مرنة ومتاحة؛ وتقديم الدعم في بناء القدرات والمساعدة الفنية لتعزيز الثقافة المالية على المستوى المحلي؛ وضمان تمثيل النساء في الهيئات والأدوات المالية؛ بالإضافة إلى تمكين التمثيل والمشاركة النشطة في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بتوزيع الأموال.
- **رصد تخصيص الأموال واستخدامها في مبادرات المناخ والتنوع البيولوجي (RIO) أو تحييد تدهور الأراضي** التي تراعي النوع الاجتماعي، من خلال آليات رقابة شفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة. ويجب أن تشمل أنظمة الرصد مؤشرات تراعي النوع الاجتماعي، تقيّم مدى فعالية التمويل في تلبية احتياجات النساء الخاصة، كما حددنها بأنفسهن، وفي تعزيز المساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، ينبغي تنفيذ عمليات تدقيق تشاركية، تُمكن مجموعات النساء والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة من تتبّع التمويل والنتائج لضمان وصول الموارد المخصصة إلى المستفيدين المقصودين وتحقيق النتائج المرجوة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

المربع 3. إن الاعتراف بالمرأة كصاحبة حقوق أساسية في العمل المناخي والحفاظ على البيئة هو الطريق لتحقيق التمويل المراعي للنوع الاجتماعي

أطلق تحالف المرأة في الجنوب العالمي (WiGSA) من قبل مبادرة الحقوق والموارد (RRI) عام ٢٠٢٢، استجابةً للتعهد التاريخي بقيمة ١.٧ مليار دولار أمريكي الذي تعهدت به الحكومات والجهات المانحة خلال مؤتمر الأطراف السادس والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو، لدعم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ورغم أن هذا الالتزام التمويلي كان خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أن تحالف المرأة في الجنوب العالمي (WiGSA) يؤكد أنه لسد الفجوة التاريخية في تمويل المنظمات الشعبية، يجب على مجتمع المانحين الدولي أيضاً مراعاة حقوق النساء والفتيات من السكان الأصليين، والمنحدرين من أصول أفريقية، والمجتمعات المحلية، اللاتي كان وصولهن المباشر إلى التمويل محدوداً للغاية.

مع انعقاد مؤتمر الأطراف الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في البرازيل عام ٢٠٢٥، والإعلان المتوقع عن تعهد ثانٍ للمانحين، لا يمكن تجاهل منظور المساواة بين الجنسين وحقوق حياة المرأة في الالتزامات المالية الجديدة. ينبغي الاعتراف بالنساء والفتيات كصاحبات حقوق في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وفي أنشطة الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتمكينهن من الوصول المباشر إلى التمويل العالمي.

لبناء تحليل قائم على الأدلة حول وصول المرأة المباشر إلى التمويل، تعمل RRI و WiGSA على تطوير بحث حول مستوى التمويل العالمي الذي يصل إلى منظمات النساء من السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي والمجتمعات المحلية في الجنوب العالمي. يقيم هذا البحث مدى اعتبار المنح والبيات التمويل الحالية مناسبة للغرض من قبل المنظمات المستفيدة. تظهر النتائج الأولية التي نُشرت في أكتوبر 2024 أن البيانات المتعلقة بوصول المرأة إلى التمويل غير كافية وغير ملائمة؛ والبيانات شبه معدومة بالنسبة للنساء من السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي والمجتمعات المحلية؛ وأن الاستثمار الإجمالي في المساواة بين الجنسين أخذ في الانخفاض. يظهر أعضاء WiGSA الثلاثة عشر الذين شملهم الاستطلاع أن سبعة منهم كان لديهم ميزانية سنوية لعام 2023 تتراوح بين 100000 و 500000 دولار أمريكي، وأبلغ عدد قليل جداً عن ميزانيات تزيد عن 500000 دولار أمريكي، على الرغم من أن أعضاء WiGSA يعملون في عدة بلدان أو مناطق متعددة داخل بلد واحد.

لسد فجوة التمويل المباشر للنساء والفتيات في المجتمعات المحلية، "يحتاج المجتمع الدولي إلى الاعتراف بنساء المجتمعات المحلية كقائدات وذوات حقوق في تمويل المناخ والحفاظ عليهن". (عضو في WiGSA، بيرو)

5. الاعتراف بمساهمات المرأة في الأمن الغذائي ودعمها

تُعَدُّ النظم الغذائية محركاً وحلاً لأزمات التنوع البيولوجي والمناخ المترابطة. والنساء والفتيات، على اختلاف تنوعهن، بمن فيهن المنتميات إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، عنصرٌ أساسيٌّ في هذه النظم، بصفتهن حافظات للبذور، ومنتجات، وحاملات للمعرفة، ومدافعات عن الممارسات الزراعية البيئية.

ومع ذلك، لا تزال نماذج الزراعة الصناعية السائدة تُضعف التنوع البيولوجي، وتُفاقم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتُحل محل أنظمة المعرفة التقليدية. وكثيراً ما تُقصي هذه النماذج النساء عن صنع القرار، وتحد من الوصول إلى الأراضي والموارد، وتُقوّض سيادة الغذائية.

هناك حاجة ماسة إلى مناهج زراعية عادلة بين الجنسين ومُراعية للتنوع البيولوجي. يجب الاعتراف بأن الزراعة الإيكولوجية، ونظم الأغذية المجتمعية، والمعارف الأصلية والتقليدية، عوامل حيوية للتكيف مع تغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي. وتكون هذه المناهج أكثر فعالية عندما تُحترم حقوق المرأة في الأرض والبذور والأراضي إعمالاً كاملاً.

تري تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD Women's Caucus) أنه ينبغي تطوير إطار عمل ومبادئ توجيهية تنفيذية لأنظمة غذائية مستدامة تستجيب للنوع الاجتماعي كعنصر أساسي في برنامج عمل مشترك بموجب اتفاقيات ريو.

يمكن أن تكون التوصيات العامة التي قدمتها لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) للدول الأطراف بشأن مختلف القضايا بمثابة المخطط التوجيهي لهذا الإطار:

- دعم قيادة المرأة وتعزيز معرفتها في التحولات الزراعية الإيكولوجية، والاعتراف بأدوارها في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ.
- إدماج الاعتبارات المتعلقة بالعدالة بين الجنسين والتنوع البيولوجي في السياسات الوطنية والدولية المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والمساهمات المحددة وطنياً.
- توفير الأدلة والتوجيهات حول كيفية قيام الأطراف بإعادة توجيه التمويل العام والخاص بعيداً عن أشكال التمويل الزراعي الضار ونحو نظم غذائية عادلة بين الجنسين وإيجابية للتنوع البيولوجي، مع المشاركة الكاملة لأصحاب الحقوق في تصميم وتنفيذ هذه التحولات.
- تقديم الأدلة والإرشادات حول الكيفية التي يمكن لاتفاقيات ريو أن تحمي وتعزز نظم المعارف الأصلية والتقليدية، بما في ذلك شبكات البذور النسائية والممارسات الغذائية المجتمعية، باعتبارها مكونات أساسية للنظم الغذائية المرنة.

المربع 4. النساء الكولومبيات من أصل أفريقي، والحياة البحرية: إرث من الحماية والرعاية

لطالما شكّلت النظم البيئية البحرية مصدر رزق للعديد من المجتمعات المحلية والأصلية حول العالم. وقد لعبت نساء المناطق الساحلية دوراً هاماً في الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري من خلال اتباع ممارسات مستدامة تقليدية.

هذا هو حال النساء ذوات الأصول الأفريقية في المناطق الساحلية للمحيط الهادئ في كولومبيا، حيث دأبت أجيال على تطبيق المعارف التقليدية للحفاظ على أشجار المانغروف، باعتبارها مصدراً مهماً لرزقهن. ففي بوبيناينتورا، على سبيل المثال، تعمل النساء، وخاصة "البيناغويراس"، في الحصاد المستدام للبيانغوا (*Anadara tuberculosa* و *Anadara similis*)، وهو نوع من الرخويات يعيش في مستنقعات المانغروف، بالإضافة إلى مأكولات بحرية أخرى مثل السلطعون والروبيان.

يحمي عملهم النظم البيئية البحرية من خلال: احترام حظر فترات الإغلاق لحصاد الحياة البحرية (الفيدا) لمنع الاستغلال المفرط الذي يسمح بتكاثر الأنواع؛ واستخدام تقنيات الحصاد الحرفي لتجنب تدمير الموائل الطبيعية؛ والمشاركة الفعالة في مشاريع استعادة أشجار المانغروف وإعادة تشجيرها. وقد نظم بعضهم أنفسهم في جمعيات لتعزيز البيع العادل والمباشر للمنتجات البحرية، مما يحسّن دخلهم ويساهم في الاقتصاد المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، يشاركن في تدريبات حول الصيد المستدام والحفاظ على البيئة البحرية، مما يعزز دورهن كحارسات للنظام البيئي. ويُعلمن الأجيال الجديدة أهمية أشجار المانغروف والتوازن البيئي، مع تعزيز المطبخ التقليدي. لا يقتصر عمل هؤلاء النساء على المساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري في منطقة المحيط الهادئ الكولومبية، مما يساهم في الحد من تغير المناخ، بل يضمن أيضاً الوصول إلى الأطعمة التقليدية ويعزز الهوية الثقافية للمنطقة.^[1]

[1] حكومة فالي ديل كاوكا، مشروع Buenaventura Piangueras؛ مشروع الجذور الساحلية، فبراير 2025.

6. إجابات منسقة للهجرة القسرية والنزوح، والنزاعات، والحد من مخاطر الكوارث

تعتبر التحديات المتعلقة بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي من التحديات المترابطة التي تشكل دوافع كبيرة للهجرة القسرية والنزاعات. ولهذه الأزمات البيئية والاجتماعية والسياسية الاجتماعية آثار واضحة ومتميزة بين الجنسين - ولا سيما على النساء والفتيات على اختلافهن، بمن فيهن النساء والفتيات من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية - اللاتي يواجهن مخاطر متزايدة بسبب أوجه عدم المساواة الهيكلية والتمييز القائم على نوع الجنس.

تؤكد التوصية العامة رقم 37 الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن الكوارث الناجمة عن المناخ تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين، وتزيد من التعرض للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وتحد من حصول النساء والفتيات على الغذاء والماء والتعليم والرعاية الصحية وفرص كسب الرزق. وتشدد على أن الدول ملزمة بضمان أن تكون تدابير الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع المناخ مراعية للمنظور الجنساني وداعمة لحقوق المرأة في المشاركة والحماية والوصول إلى العدالة.

في إطار برنامج عمل مشترك في إطار اتفاقيات ريو، من الضروري:

- وضع إطار عمل ملزم أو مجموعة من المبادئ التوجيهية لضمان أن تكون جميع السياسات والمشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ وتدهور الأراضي مراعية للنزاعات وتراعي حقوق النساء والفتيات المتضررات من النزاعات والنزوح واحتياجاتهن الخاصة. وينبغي مواءمتها مع التوصية رقم 37 الصادرة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من معايير حقوق الإنسان ذات الصلة.
- بناء القدرات بين الأطراف وأصحاب المصلحة لدمج مراعاة النوع الاجتماعي والنزاعات في عمليات التخطيط والتنفيذ، بالاعتماد على مبادئ منهاج عمل بيجين والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.
- إنشاء آلية رصد مشتركة لتقييم كيفية تأثير تدخلات السياسة البيئية على الهجرة القسرية وديناميكيات النزاع وأنماط النزوح، مع بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر التي تسترشد بها الاستجابات الشاملة والمراعية للسياق.

الخاتمة

إن المساواة بين الجنسين ليست فقط حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان - بل هي أساس ضروري لتحقيق الانتقال العادل وتحقيق أهداف اتفاقيات ريو. إن تمكين النساء والفتيات بكل تنوعهن، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، هو استثمار استراتيجي في الرفاه الاجتماعي والحفاظ على التنوع البيولوجي والقدرة على التكيف مع المناخ والتنمية المستدامة.

إن المشاركة الكاملة والفعالة والشاملة للمرأة في جميع جوانب عمليات اتفاقية ريو - لا سيما على المستويين الوطني والمحلي - أمر حيوي لتحقيق رؤية 2050 للعيش في انسجام مع الطبيعة.

إننا نحث الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقيات ريو على اتخاذ خطوات ملموسة نحو مزيد من الاتساق والمساءلة والتأثير من خلال برنامج عمل مشترك يستجيب للنوع الاجتماعي ويستند إلى الحقوق ويرتكز على الواقع المعاش للمرأة في جميع أنحاء العالم.

تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي (CBDWC) هو الهيئة النسائية داخل اتفاقية التنوع البيولوجي. وهو بمثابة منصة عالمية ذاتية التنظيم، تدعم النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم للدفاع عن حقوقهن في عمليات صنع القرار المتعلقة بالتنوع البيولوجي على جميع المستويات.

أعد هذا التقرير كل من أميليا أريغوين برادو وإيدا فرنانديز وكريستينا إيغينتير وبيث روبرتس ومينال تاتباتي، مع مساهمات من نيكولاس أفيلاندا وأوميرا بولانيوس وصوفي أوسبينا، وجميعهم أعضاء في لجنة المرأة في اتفاقية التنوع البيولوجي.

للمزيد من المعلومات:

أميليا أريغوين برادو، تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي
format@cbd womenscaucus.org

